Al Baraka PULSE

يونيو 2018

نبض البركة

نشرة إقتصادية فصلية تصدر عن
مجموعة البركة المصرفية

المحتويات

الافتتاحية 02

توحيد ومواءمة صناعة الصكوك 03

من أوراق ندوة البركة مفهوم التأمين التعاوني 05

البركة تتفوق في إنجاز أهداف الاستدامة والمسئولية الاجتماعية 08

لماذا الحوكمة الجيدة ضرورية 10

الصيرفة الإسلامية في المغرب.. مستقبل واعد 12

قصص نجاح في وحدات المجموعة
البنك الإسلامي الأردني: تمويل التنمية وفقا للضوابط الشرعية 15

حقائق أساسية عن صناعة التمويل الإسلامي العالمية
المجلس العام للبنوك الإسلامية والمؤسسات المالية 18

الافتتاحية

عدنان أحمد يوسف

إن المجموعة ومنذ تأسيسها وضعت كأحد أهدافها الاستراتيجية المساهمة في تطوير وإثراء البحوث والدراسات في مجال الاقتصاد الإسلامي والمصرفية الإسلامية.

نرحب بكم في هذه النشرة المالية والاقتصادية التي تعتزم مجموعة البركة المصرفية أن تصدرها بصورة فصلية لتأخذ دورها في تعزيز دور ومكانة المجموعة البارزتين في الصناعة المصرفية الإسلامية.

إن المجموعة ومنذ تأسيسها وضعت كأحد أهدافها الاستراتيجية المساهمة في تطوير وإغناء البحوث والدراسات المصرفية والمالية والاقتصادية. ومؤخرا أدرج هذا الهدف أيضا ضمن استراتيجية المسئولية الاجتماعية للمجموعة.

إن مجموعة البركة المصرفية وبعد مضي أكثر من 15 عاما على تأسيسها بات لها مكانة مصرفية رفيعة، وتمتلك سجل ناصع من الإنجازات، كما إن وحداتها المصرفية يمتلك كل منها سجل مالي متميز، وخبرة متراكمة في تقديم المنتجات المبتكرة، وتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية وخدمة مجتمعاتها. وهذه جميعها أيضا بحاجة إلى أن تبرز ويسلط الضوء عليها إعلاميا وبصورة أكبر.

لذلك، فأننا نأمل أن تحقق هذه النشرة، ومن خلال أبوابها التي تم اختيارها وتصميمها بعناية، العديد من الأهداف، وفي المقدمة منها أن تشكل مرجعا اقتصاديا ومصرفيا إسلاميا سواء للمتخصصين أو المصرفيين أو العملاء على مستوى دول الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما أن تكون جزء من أداء المسئولية الاجتماعية للمجموعة، وأن تلعب دورا إعلاميا في إبراز أداء وإنجازات المجموعة وتعزيز العلاقات والروابط المشتركة بين وحدات المجموعة وبينها وبين المساهمين والشركاء وأصحاب المصلحة.

نرحب بكم جميعا في هذه النشرة ونتطلع لاستلام ملاحظاتكم وتعليقاتكم.

عدنان أحمد يوسف
الرئيس التنفيذي، مجموعة البركة المصرفية

توحيد وموائمة صناعة الصكوك

الأستاذ محمد المطاوعة *

يتزايد إصدار الصكوك في جميع أنحاء العالم ، لكن الهياكل المستخدمة لإصدارها ليست موحدة، مما يحد من قبول المستثمرين خارج الحدود والتداول فيها في الأسواق الثانوية.

ويتم تنظيم الصكوك بعدة طرق مختلفة. في حين أن السند التقليدي هو وعد بسداد قرض ، فإن الصكوك تشكل ملكية جزئية في دين (صكوك المرابحة) أصل (صكوك الإجارة)، مشروع (صكوك الاستصناع) ، أعمال (صكوك المشاركة) ، أو استثمار (صكوك الاستثمار).

وأكثر هياكل الصكوك استخدامًا تستنسخ نموذج التدفقات النقدية للسندات التقليدية. ويتم إدراج هذه الهياكل في البورصات ، عادة بورصة لوكسمبورغ وبورصة لندن في أوروبا ، وجعلها قابلة للتداول من خلال المنظمات التقليدية مثل يوروكلير أو كليرستريم. وتعد التقنية الرئيسية لتحقيق حماية رأس المال هو التعهد الملزم بإعادة شراء بعض الأصول، مثلا في حالة صكوك الإجارة، من قبل المصدر.

في هذه الأثناء يتم دفع الإيجار ، والذي غالباً ما يتم تسعيره بسعر فائدة قياسي مثل الليبور(والذي عليه تحفظات من قبل علماء الشريعة).

ويعتبر الهيكل الأكثر قبولا، والذي هو قابل للتداول، هو صكوك الإجارة.

الخصائص التي تميز الصكوك عن غيرها من الأدوات الإسلامية، والتي ساهمت في انتشارها على نطاق واسع هي:

• تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة: تتمثل المبادئ التي يقوم عليها إصدار الصكوك فيما يتعلق بالعلاقة بين المشاركين في المشاركة في الربح والخسارة بغض النظر عن صيغة الاستثمار المعمول بها.

• المستندات الصادرة نيابة عن المالكين ذات قيمة متساوية: وهي أدوات صادرة ذات فئات متساوية القيمة لأنها تمثل حصصاً مشتركة في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص ، وذلك لتسهيل شراء وتداول هذه الصكوك. وتماثل هنا الأسهم الإسلامية الصادرة بفئات متساوية وتمثل حصة مشتركة في صافي أصول الشركة المساهمة.

• يتم إصدارها وتداولها وفقا لأحكام وشروط الشريعة: تخصيص عائدات الأدوات للاستثمار في المشاريع وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ، حيث أنها تقوم على أساس العقد والشرعية وفقا للصيغ الإسلامية المالية.

في ضوء الاختلافات المذكورة أعلاه ، نرى في الوقت الحالي نقاشا حيويا بشكل خاص بين جميع أصحاب المصلحة في الصناعة الإسلامية ، بقيادة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية حول مزايا وعيوب توحيد ومواءمة هذه الصناعة. وقد نوقشت هذه القضية على نطاق واسع في مؤتمرات الهيئة التي عقدت في البحرين على مدار عدة سنين. وتركز المناقشة على تطوير إرشادات أوضح بشأن إصدارات الصكوك التي تشمل الجوانب المحاسبية والقانونية والتقنية والجوانب المتعلقة بالضرائب. ويغطي مراجعة المعايير الحالية للصكوك حسابات الاستثمار والتأمين التكافلي والتأمين وهياكل تمويل الإجارة والمرابحة. وفيما يتعلق بالتكافل ، تدرس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كيفية توسيع نطاق توجيهاتها لتشمل إعادة التكافل، ومسألة تحديد رسوم وكالة محددة بدلاً من ربط الرسوم بالأرباح أو الأداء ، وتوضيح تعريف القروض الخيرية (القرض الحسن).

بالنسبة للإجارة ، وهي عقد بيع وإعادة تأجير، فإن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تريد توضيح الفروق بين عقود الإيجار التمويلي والإيجار التشغيلي. ولا تتماشى ممارسة الصناعة حاليًا مع معيار الإجارة ، المعروف باسم FAS 8 ؛ وتشمل التغييرات المقترحة الاعتراف بالإيرادات ، وتصنيف الميزانية العمومية، والإستهلاك ، والإطفاء والإفصاح.

في حين سيتم إعادة تصميم معيار المرابحة من قبل الهيئة بحيث ينص على استخدام ضمانات لاسترداد الذمم المدينة ، مع تحديد معايير المحاسبة وشروط الإفصاح.

(*) محمد المطاوعة، هو الرئيس التنفيذي بنك البركة الإسلامي، البحرين

مفهوم التأمين التعاوني

د. احمد سالم ملحم (*)
الدكتور محمد صباغ

(*) تم إقتباس هذا المقال من كتاب صدر باللغة الانجليزية تحت عنوان : التأمين الإسلامي بين النظرية والتطبيق من تأليف الدكتور أحمد سالم ملحم، والاستاذ أحمد الصباغ

مفهوم التأمين التعاوني

يعتمد التأمين التعاوني عمومًا على مفهوم أن الأثر السلبي لحادثة معينة يتم توزيعه بين مجموعة من الأشخاص بدلاً من جعل الشخص الذي تعرض للخسارة يتحمل نتائجه فقط.

وتتمثل الوسائل لتحقيق ذلك في إنشاء صندوق مشترك يمكن أن يسهم فيه كل شخص معرض لخطر محدد بحيث يتم دفع التعويض من ذلك الصندوق. وفي هذا النوع من التأمين، يسعى المؤمن للحصول على ضمان من مجموعة من الأشخاص المشاركين في التأمين. في الوقت نفسه، هو يقدم الدعم للأعضاء الآخرين عندما يواجهون الخسائر. الأعضاء الذين يتشاركون في هذا التأمين يؤمنون خسائر بعضهم البعض على أساس التعاون الشرعي أو التكافلي.

يحتوي التأمين التعاوني على نوعين: الأول هو النوع البسيط القديم الذي يتخذ شكل جمعية تعاونية تضم مجموعة محددة من الأشخاص لتجنب المخاطر الناجمة عن حوادث محددة. ويدفع كل عضو مبلغًا من المال من أجل تعويض أي عضو يتعرض للخطر المؤمن عليه. ويتم تسوية التعويض من المبلغ الإجمالي للأقساط. إذا تبقت قيمة كبيرة من الأقساط سيتم تسديدها للأعضاء. أما إذا كانت أقساط التأمين غير كافية ، فسيتم تحصيل أقساط إضافية منهم. هذا النوع من التأمين التعاوني يسمى التأمين التعاوني البسيط.

النوع الثاني من التأمين التعاوني هو التأمين التعاوني المتقدم. عندما يتم إدارة هذا النوع من قبل شركة متخصصة بصفتها وكالة ، تسمى شركة التأمين الإسلامية.

يختلف التأمين التعاوني عن التأمين التجاري في المجالات التالية:

أولاً: فيما يتعلق بأطراف العقد وملكية الأقساط:

في التأمين التجاري ، يقع عقد التأمين بين المؤمن عليه وشركة التأمين بصفتها الشركة المؤمنة ولمصلحتها. ولكن في التأمين التعاوني يكون الطرفان في العقد هما المؤمَّن وشركة التأمين بصفتها ممثلة للمؤمَّن عليه. يتمثل دور شركة التأمين في هذا النوع من التأمين في إبرام العقود مع المؤمن وإدارة عمليات التأمين وأموال التأمين في صندوق التأمين التعاوني بطريقة شرعية على أساس وكالة مقابل رسوم ثابتة. الأقساط التي يتم تحصيلها من المؤمن عليهم تخصهم وليس تخص شركة التأمين. يتم استثمار الأموال المتاحة لمصلحة المؤمن عليهم.

ثانياً: فيما يتعلق بالهدف

في التأمين التجاري ، يكون الهدف الرئيسي لشركة التأمين هو تحقيق أكبر قدر من الأرباح. بينما تحقيق الأمن يعتبر هدف ثانوي وسوف يأتي نتيجة لتحقيق الربح. لكن الهدف الرئيسي في التأمين التعاوني هو تحقيق الأمن عن طريق التعاون بين المؤمن عليهم للتعويض عن نتائج المخاطر التي قد تصيب أي منهم على أساس التبرع.

ثالثاً: فيما يتعلق بطبيعة العقد

عقود التأمين التجاري هي عقود تعويض ، في حين أن عقود التأمين التعاوني هي عقود تبرع. يحتوي التأمين التجاري على الربا والغرر والجهالة، في حين أن التأمين التعاوني يتجنبها جميعها. سيختفي الجهل والغرر لأن عقود التأمين التعاوني هي عقود تبرع.

رابعا: فيما يتعلق بآلية استثمار أموال التأمين

يتم استثمار أموال التأمين في التأمين التجاري على أساس الربا. ولكن في مجال التأمين التعاوني ، لا يتم استثمار أموال التأمين إلا بطرق مشروعة خالية من الربا.

البركة تتفوق في إنجاز أهداف الاستدامة والمسئولية الاجتماعية *

إن الالتزام بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية يقع عبر شبكة البركة في مختلف بلداننا ومجتمعاتنا المحلية كما إننا نواصل تبني استراتيجيات جديدة لتعميق أثرنا على المجتمع

يتخطى برنامج البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في فلسفته وأهدافه الأعمال الخيرية ليرتبط مباشرة بالإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. لذلك فهو جزء لا يتجزأ من نهج عمل المجموعة ورؤيتها الإستراتيجية. وتتم إدارة البرنامج من خلال نظام حوكمة متكامل مع أدوات قياس وسياسات وخطط يتم تطويرها وتنفيذها بشكل مشترك من قبل جميع بنوك البركة.

إن الالتزام بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية يقع عبر شبكة البركة في مختلف بلداننا ومجتمعاتنا المحلية كما إننا نواصل تبني استراتيجيات جديدة لتعميق أثرنا على المجتمع. على سبيل المثال، إن المبلغ المنفق نحو برنامج الفرص الاقتصادية (أحدى دعائم برنامج المسؤولية الاجتماعية) يستمر بالنمو إلى أكثر من 5 بلايين دولار أمريكي 2016.

(*) تلخيص الدكتور حسن العالي

أهداف البركة للتنمية المستدامة 2016-2020

لقد تعهدنا خلال العام الماضي بالتبرع والتمويل بأكثر من 600 مليون دولار أمريكي لأهداف البركة للتنمية المستدامة. 2016 – 2020 وهي متكاملة مع الأهداف العالمية للتنمية ا لمستدامة.

نحن مستمرون بزيادة محفظتنا المالية في الطاقة البديلة والخضراء. لذلك، نحن نقوم بدعم فروع البركة المصرفية بمختلف الطرق. كما قمنا بزيادة حملاتنا في مجال التشجير عبر المجموعة إلى جانب زيادة الإجراءات للحفاظ على الطاقة في عملياتنا ومبانينا.

نحن نؤمن بأن الأهداف العالمية للتنمية المستدامة وأهداف التمويل الإسلامي تستند إلى قيم مشتركة ومتأصلة والتي سوف تواصل البركة إتباعها والاعتزاز بها. وبالتالي ستظل الأهداف العالمية للتنمية المستدامة سمة هامة من سمات مساعينا في المستقبل.

أهدف التنمية المستدامة للأمم المتحدة التي يساهم برنامج البركة للاستدامة والمسئولية الاجتماعية في تحقيقها:

أهداف البركة للتنمية المستدامة 2016 - 2020		
الوظائف	التعليم	الصحة
خلق 50,000 وظيفة جديدة في البلدان التي نعمل فيها من خلال توفير الاحتياجات المالية لعملائنا الحاليين والجدد.	التمويل والتبرع إلى المؤسسات التعليمية الخاصة والحكومية بمبلغ وقدره 191 مليون دولار أمريكي	التمويل والتبرع إلى المؤسسات الصحية الحكومية والخاصة بمبلغ وقدره 434 مليون دولار أمريكي
إنجازات البركة 2016		
• هدفنا خلق 10,207 وظيفة في 2016 • لقد ساهمنا في خلق 14,535 وظيفة جديدة • تم تحقيق 28% من أهداف الـ 5 سنوات و 142% من أهداف البركة للعام 2016.	• هدفنا لعام 2016 هو التبرع والتمويل بمبلغ وقدره 38,173,398 دولار أمريكي للتعليم • لقد قمنا بالتمويل / التبرع بمبلغ وقدره 41,596,059 دولار أمريكي للتعليم • تم تحقيق 21% من أهداف الـ 5 سنوات و108% لأهداف البركة للعام 2016	• هدفنا لعام 2016 هو التبرع والتمويل بمبلغ وقدره 86,709,977 دولار أمريكي للرعاية الصحية • لقد قمنا بالتمويل / التبرع بمبلغ وقدره 96,826,507 دولار أمريكي للرعاية الصحية • تم تحقيق 22% من أهداف الـ 5 سنوات و111% لأهداف البركة للعام 2016

(*) مستخلص من تقرير البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

لماذا الحوكمة الجيدة ضرورية

الأستاذ عدنان احمد يوسف *

لا شك أن الحوكمة أصبحت قضية أساسية تتطلب المزيد من البحث والدراسة والمعالجة الحكيمة ، خاصة وأننا جميعًا والمجتمع الدولي بأسره نواجه حاليًا كمصرفيين واقتصاديين شروط صارمة وغير مسبوقة، ولكن الإجابة الواضحة تظهر بصراحة هنا أننا ندفع الآن ثمن فشل العديد من الأنظمة التشريعية المالية الدولية وسيطرتها غير الفعالة على الأسواق. بطبيعة الحال، يجب أن نضع في الاعتبار غياب الشفافية في العديد من المعاملات ، بالإضافة إلى الفساد في بعضها ، والتي هي جميع قضايا مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالموضوع الرئيسي الذي نتناوله اليوم، وهو الحوكمة.

إن حوكمة الشركات هي مجموعة من المعايير الأخلاقية والمهنية ترتبط بشكل أساسي بالعلاقة بين الشركة وأصحاب المصلحة، أو بالأحرى مجموعة من القواعد والضوابط التي تراقب وتقود الإدارة نحو تحقيق أقصى قدر من الربحية وقيمة للمساهمين على المدى الطويل. واكتسبت حوكمة الشركات أهمية أكبر مع زيادة استثمارات القطاع الخاص وفصل الملكية عن الإدارة. ووفقا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، أصبحت هذه المعايير تركز على أساليب حماية المساهمين الأقلية ضد السلوكيات العشوائية للإدارة ، والأساليب التي يمكن أن تضمن السيطرة على الإدارة.

إذا اتفقنا على أن الحوكمة الجيدة مطلوبة وضرورية، يجب أن نعترف بأن الحوكمة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمجموعة من المبادئ تدور حول الأخلاقيات والسلوك والتعليم والثقافة العامة قبل أن ترتبط بالقواعد والقوانين. وتجد مجتمعاتنا الإسلامية في دين الإسلام الأسس التعليمية والأخلاقية للالتزام بقواعد الحوكمة. وقد سعى الإسلام لتحقيق هذا الهدف من خلال بث القيم التربوية والتعليمية والثقافة العامة. تبرز بعد ذلك أهمية سن القواعد والقوانين ذات الصلة.

وأبرزت الأزمة المالية العالمية الحالية على السطح العديد من الأخطاء والانتهاكات التي تنسب إلى سوء الحوكمة في البنوك الكبرى. وقد أجبر ذلك صناع التشريعات القانونية في العالم على إجراء دراسة شاملة للتشريعات والأنظمة المالية والمصرفية على المستوى المحلي في كل بلد وعلى مستوى العالم. وقد أشارت هذه الدراسات إلى نطاق واسع من مجالات الضعف التي تسببت في الأزمة أولاً في الولايات المتحدة الأمريكية وأدت إلى انتشارها فيما بعد وبشكل غير مسبوق في جميع النظم المالية والمصرفية في أرجاء العالم.

لقد أظهرت الأزمة أن العديد من البنوك لم يكن لديها رأس المال الكافي لدعم مركز المخاطر الذي تبنته، حيث اكتشفت لاحقاً أنها تجاوزت توقعاتها قبل الأزمة. وهذا ينتهك بلا شك المبادئ الأساسية لمعايير بازل 2 فيما يتعلق بكفاية رأس المال.

ومع ذلك، كان السبب الرئيسي الآخر الذي أدى إلى تدهور الأزمة هو الخطوة التي اتخذها عدد كبير من البنوك ذات الانتشار العالمي الواسع لبناء قاعدة كبيرة للديون داخل وخارج الميزانية ، وارتبطت في الوقت ذاته بالإلغاء التدريجي لمستوى رأس المال. وفي تلك الأثناء ، كانت هناك العديد من البنوك التي كانت تمتلك مخزونات غير كافية من السيولة ، مصحوبة بخسائر ائتمانية ضخمة نتيجة لتركزات في الاستثمارات ناتجة عن سوء إدارة التركزات والمخاطر المقابلة، خاصة تلك الناتجة عن الاستثمار في المشتقات الائتمانية.

وقد دعا ذلك سلطات الرقابة المصرفية والمالية الوطنية والعالمية إلى تطوير القواعد والمعايير المصرفية الحالية ، بالإضافة إلى وضع قواعد عالمية متقدمة يمكن أن تسهم في تعزيز قدرات البنوك على تحمل الصدمات من خلال تحديد مركز البنوك من المخاطر باستخدام طرق أكثر شمولاً. وتقوم لجنة بازل بدورًا رائدًا في هذا المجال من خلال إدخال تعديلات مكثفة على الركائز الرئيسية الثلاث لبازل 2، وتطبيق القواعد والمعايير الجديدة التي شكلت مجتمعة ما يسمى ببازل 3.

لقد أظهرت الأزمة أن العديد من البنوك لم يكن لديها رأس المال الكافي لدعم مركز المخاطر الذي تبنته، حيث اكتشفت لاحقاً أنها تجاوزت توقعاتها قبل الأزمة

(*) عدنان احمد يوسف، الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية

الصيرفة الإسلامية في المغرب.. مستقبل واعد

الصيرفة الإسلامية في المغرب.. مستقبل واعد*

دشنت مجموعة البركة المصرفية في ديسمبر الماضي أعمال وحدتها المصرفية "بنك التمويل والإنماء" BTI Bank في المغرب الشقيق وذلك بالشراكة مع البنك المغربي للتجارة الخارجية. وهو عبارة عن بنك مشاركة جديد مقره الرئيسي في الدار البيضاء. ويهدف إلى تقيدم مختلف المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في السوق المغرب وذلك من خلال إنشاء شبكة فروع تتكون من 37 فرعاً تنتشر في مدن المغرب وذلك بحلول عام 2022. وفي هذه المناسبة نلقي هذه النظرة الفاحصة على الصيرفة الإسلامية في المغرب:

تُعد المغرب من الدول التي تأخر دخول الصيرفة الاسلامية إليها. ففي شهر يوليو من العام 2015 صادقت الحكومة المغربية على مشروع قانون يسمح بالترخيص للمصارف الإسلامية بالعمل في البلاد. وقد تضمن مشروع القانون الإجراءات الخاصة بعمل المصارف الإسلامية، والتي أُطلق عليها في المشروع 'البنوك التشاركية'.

وبموجب هذا القانون سوف يتولى المصرف المركزي المغربي منح التراخيص التي ستسمح بمزاولة أربعة أنواع من الخدمات التشاركية الجديدة وفق ضوابط يحددها المجلس العلمي الأعلى (والتي هي هيئة دينية رسمية يرأسها العاهل المغربي). كما سوف يراقب هذا المجلس نشاط هذا النوع من الخدمات المالية والمصرفية غير الربوية. وينص مشروع القانون، على أن العمليات التجارية والمالية والاستثمارية ستخضع لرأي المجلس الأعلى، ولن تسعى إلى تحصيل أي فائدة أو دفعها. وبإمكان المصارف اعتماد أربع خدمات مصرفية هي المرابحة والإجارة والمشاركة والمضاربة، كما يجوز للمصارف التشاركية الإسلامية اقتراح صيغ تمويلات أخرى، بشرط استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان والمجلس العلمي الأعلى.

وفي مطلع العام الماضي منحت لجنة مؤسسات الائتمان خمسة بنوك مغربية الترخيص لإنشاء مؤسسات للبنوك التشاركية، كما رخصت لثلاثة بنوك أخرى بتقديم منتوجات

بنكية تشاركية؛. وتضم اللجنة والي بنك المغرب (البنك المركزي) بصفته رئيسا وممثليْن اثنين لوزارة الاقتصاد والمالية من بينهما مديرة الخزينة والمالية الخارجية. وتتعلق الطلبات المعنية بكل من القرض العقاري والسياحي بشراكة مع بنك قطر الدولي الإسلامي، والبنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا بشراكة مع مجموعة البركة المصرفية ، والبنك الشعبي المركزي مع المجموعة السعودية غايدنس (وهي شركة مالية متخصصة في التمويل العقاري)، والقرض الفلاحي للمغرب بشراكة مع المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص التابعة للبنك الإسلامي للتنمية، والتجاري وفا بنك.

ومن المتوقع أن تساهم المصارف الإسلامية في جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى القطاع المصرفي المغربي وأن ترفع حجم الودائع وإتاحة فرص أكبر لتمويل القطاع الخاص المغربي. وقد توقع تقرير صدر مؤخراً عن تومسون رويترز أن تبلغ قيمة الأصول المصرفية الإسلامية في المغرب 8.6 مليار دولار بحلول عام 2018، وأن تتجاوز الأصول المصرفية الإسلامية 5% من إجمالي الموجودات المصرفية.

وتظهر دراسة أعدتها مؤسسة "أبواب" للاستشارة في التمويل الإسلامي شملت 1300 شركة إن 24% من هذه الشركات لا تقترض من المصارف التقليدية، لاعتبارات دينية، ما يوفر زبائن محتملين بفئات مختلفة للمصارف الإسلامية في السوق المغرب، علما أن هذا الصنف يمثل 95 % من الشركات في المغرب. ورأت الدراسة أن المصارف لن تنافس المصارف التقليدية، مشيرة إلى أن المفضلين للتمويل الإسلامي يتطلعون إلى عروض متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
كما أظهرت دراسة لمؤسسة الاستشارات المالية الإسلامية وخدمات الضمان، نهاية العام الماضي، أن 97% من المغاربة مهتمون بالتمويل الإسلامي، و9% منهم لا يفتحون حسابات مصرفية لاعتبارات دينية، و31% ينوون الانتقال من النظام البنكي التقليدي إلى التمويل الإسلامي.

ويتوقع تقرير أصدرته مؤسسة "تومسون رويترز"، أن تبلغ قيمة الأصول المصرفية الإسلامية في المغرب 8.6 مليارات دولار في عام 2018، وأن تراوح الأرباح المجمعة لمزودي التمويل الإسلامي بين 67 و112 مليون دولار.

وفي تصريحات سابقة قال وزير الاقتصاد والمالية المغربي محمد بوسعيد أنه من المنتظر أن يمكّن التمويل التشاركي من تعبئة مصادر تمويل إضافية للاستثمار الموجه للمشاريع الكبرى وسوف يقدم خدمات مهمة للأفراد والشركات. كما أنه سيؤدي إلى توسيع شبكة البنوك وعرض الخدمات المالية، وإتاحة حلول جديدة لـ الادخار، وتوفير التمويل المناسب للحاجيات الخاصة للأسر والمقاولات الصغيرة.

لكن مراقبين يعتقدون إن انطلاقة التشاركية في المغرب لا تخلو من تحديات، أبرزها ما يتعلق بالجوانب الفنية المرتبطة بتصميم المنتجات التي تلبي احتياجات مختلف فئات العملاء بشكل شفاف وتنافسي. وهنا بالضبط تكمن نقاط القوة التي تمتلكها مجموعة البركة المصرفية، حيث أنها تدخل السوق المغربي مصطحبة تجربة تمتد لأكثر من أربعين عاما في مجال الصيرفة الإسلامية في الأسواق العربية والأفريقية، وهي واثقة من نجاح بنك التمويل والإنماء في تحقيق أهدافه في خدمة السوق المغربي بتفوق ونجاح.

ويتوقع تقرير أصدرته مؤسسة "تومسون رويترز"، أن تبلغ قيمة الأصول المصرفية الإسلامية في المغرب 8.6 مليارات دولار في عام 2018، وأن تراوح الأرباح المجمعة لمزودي التمويل الإسلامي بين 67 و112 مليون دولار.

(*) تم كتابة وتعديل هذا المقال من قبل الدكتور حسن العالي، وهو مصرفي وكاتب إقتصادي مرموق

البنك الإسلامي الأردني
عضو مجموعة البركة المصرفية

قصص نجاح في وحدات المجموعة

البنك الإسلامي الأردني: تمويل التنمية وفقا للضوابط الشرعية*

البنك الإسلامي الأردني:
تمويل التنمية وفقا للضوابط الشرعية

في الأردن نظمت الجمعية الأردنية للبحث العلمي مؤتمر اقتصادي دولي بعنوان "تمويل اقتصادات الألفية الجديدة: استشراف الفرص والتحديات" كانت أحد محاوره استعراض تجربة البنك الإسلامي الأردني ومساهمته في تحقيق التنمية الشرعية.

وقد أشاد المؤتمر بتجربة البنك الإسلامي الأردني بكونها عن تجربة اردنية بامتياز نعتز ونفتخر بها، روادها نخبة من ذوي الخبرة المصرفية الإسلامية سطروا قصة نجاح في العمل المصرفي الإسلامي واعطت مساحة واسعة للمسؤولية الاجتماعية وخدمة التنمية المجتمعية اضافة الى الدور الاقتصادي والتمويلي الذي تؤديه في الاقتصاد الوطني، مما اعطى البنك مكانته المصرفية المميزة في الصناعة المصرفية الإسلامية وفي الجهاز المصرفي الاردني بالتحديد وتأكيدا لدوره الريادي الداعم للاقتصاد الوطني بشكل متواصل.

ويُسجل للبنك الإسلامي الاردني عند الحديث عن تجربته المصرفية طيلة ما يقرب من الاربعة عقود حضوره الفاعل في كافة النشاطات المجتمعية , ومنها على سبيل المثال ما يتعلق بالبيئة والمحافظة عليها، فكان أول بنك إسلامي في الأردن يعتمد الطاقة البديلة أي الطاقة الشمسية ويدخلها إلى فروعه ومكاتبه، إضافة إلى جهوده في دعم البحث العلمي والدراسات التي تخدم الاقتصاد الوطني إضافة إلى حضوره الدائم ورعايته للمؤتمرات وورش العمل التي تناقش تطور ومستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية وتخدم كذلك اقتصادنا الوطني.

البنك الإسلامي الأردني تم تسجيله كشركة مساهمة عامة بتاريخ 28/11/1978. وباشر أعماله في الربع الأخير من عام 1979، كأول مصرف إسلامي في السوق الأردني واعتباراً من 2/8/2000، تم الغاء قانون البنك الخاص واستبداله بفصل خاص للبنوك الاسلامية في قانون البنوك.

الضوابط الشرعية

يلتزم البنك التزاماً مطلقا وشاملاً بالأحكام الشرعية وبالآراء الفقهية المعتمدة بالخصوص، فالى جانب اجتناب الربا في الاخذ والاعطاء، فانه يتم تحري الحلال في كل المعاملات والتعاملات والانشطة والابتعاد عن كل ما هو محظور شرعاً او ينطوي على أي شبهة شرعية.
يتم ضبط الإلتزام الشرعي من خلال هيئة رقابة شرعية لا يقل أعضاؤها عن ثلاثة تنتخبهم الهيئة العامة للبنك حسب قانون البنوك الساري المفعول، وتتشكل هيئة الرقابة الشرعية للبنك حالياً من أربعة اعضاء.

وفي هذا الالتزام الشرعي: تطهير للأموال، واطمئنان للقلوب، وتجنب الوقوع في مغبة الربا او في خطيئة الاكتناز، والعمل على استثمار الأموال في اعمار الأرض وتهيئتها للحياة الانسانية.

الضوابط التشريعية

تم الاستعاضة عن قانون البنك الخاص بفصل للبنوك الاسلامية في قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000، ووفقاً لهذا القانون، يجري التعامل مع البنك كجزء من الجهاز المصرفي. ويتم اخضاع البنك لجميع القوانين والتشريعات بما في ذلك قانون الشركات وقانون الأوراق المالية. كما يتم اخضاعه لضوابط ومعايير الرقابة والاشراف المصممة أساساً للبنوك التقليدية والتي تتعارض في كثير من جوانبها مع خصوصية التطبيقات والالتزامات الشرعية للبنوك الاسلامية

الضوابط التطبيقية

يقتضي الالتزام الشرعي من البنك الاسلامي، ان لا يُستهدف من أنشطته إشباع الحاجات المادية فقط، وانما يُستهدف أيضاً تجسيد القيم الإسلامية في الواقع العملي وتحقيق

المصالح الكلية للمجتمع، وذلك من خلال تحقيق التوازن بين مصالح ومنافع جميع الأطراف ذوي العلاقة معه، من مساهمين وموظفين ومستثمرين ومتموِّلين ومستفيدين من الاستثمارات التي يقوم بها ومن الخدمات التي يقدمها، وبما يعود بالنفع على المجتمع والاقتصاد الوطني ككل.

ومن شأن كل ذلك، المساعدة على تحسين توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع باتجاه تحقيق نوع من العدالة فيما بينهم. كما ان هذا الأمر يعني على المستوى الاقتصادي، ضمان استغلال أمثل للموارد الإقتصادية، وكفاءة إنتاجية أعلى لرأس المال الوطني المتاح، وهذا بدوره يساعد على زيادة الإنتاج الوطني، وزيادة التصدير وتوفير مصادر جديدة للعملات الاجنبية، كما يسهم في توفير فرص عمل جديدة. وفي كل ذلك خدمة لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الدور التنموي للبنك

تتبوأ أعمال البنك منذ عام 1989، المرتبة الثالثة بين البنوك العاملة داخل الأردن، البالغ عددها (23) بنكاً .
وبفضل توق المواطنين للتعامل الشرعي وتنوع الأوعية الادخارية لدى البنك ومرونة شروطها، اتصفت قاعدة المتعاملين بحسابات البنك بالاتساع، وأمكن للبنك من ان يسهم اسهاماً كبيراً في حشد المدخرات الوطنية ولا سيما المدخرات الصغيرة نسبياً، فبنهاية عام 2016، بلغ اجمالي ارصدة الاوعية الادخارية حوالي (2.19) مليار دينار، والعدد الاجمالي للحسابات العاملة لدى البنك بلغ حوالي (736) الف حساب، وبمتوسط رصيد يبلغ حوالي (2900) دينار للحساب الواحد

ويوجه البنك توظيفاته المالية نحو استثمارات تصب مباشرة في قناة التنمية، وتوفر فرص عمل تحد من البطالة، وتسهم في تنمية الصادرات الوطنية وتدفق العملات الأجنبية إلى الاقتصاد الوطني. فهو يقدم التمويل لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ويستفيد من هذه التمويلات العديد من المرافق الصحية والتعليمية والصناعية والخدمية والتجارية والإسكانية وغيرها.

إن توظيفات البنك المالية تتشكل في معظمها من مشاريع وعمليات صغيرة نسبياً يعود نفعها على أعداد كبيرة من مواطني المملكة، ويتبدى ذلك من العدد التراكمي لعمليات تمويل المرابحة التي نفذها البنك في السوق المحلية حتى نهاية عام 2016، التي بلغت حوالي (563) الف عملية، بقيمة إجمالية بلغت حوالي (5.3) مليار ديناراً، أي ان قيمة المعاملة الواحدة لم تبلغ بالمتوسط إلا حوالي (9.5) الف ديناراً.

إن جُلْ التمويل يتوجه إلى الاحتياجات التي تبدو ضرورية للمواطنين، المساكن ووسائل النقل والأثاث المنزلي، وقد شكل التمويل المقدم لهذه الأغراض حوالي (41.8%) من إجمالي التمويل التراكمي للمرابحة، وحوالي (73.1%) من العدد التراكمي لعمليات تمويل المرابحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البنك يقدم التمويل إلى ذوي المهن من الأطباء والصيادلة والمهندسين وأصحاب الحرف.

(*) تم كتابة وتعديل هذا المقال من قبل لدكتور حسن العالي ، مصرفي معروف وكاتب عمود اقتصادي

حقائق أساسية عن صناعة التمويل الإسلامي العالمية

المجلس العام للبنوك الإسلامية والمؤسسات المالية

خلفية:

تهدف هذه الورقة إلى تقديم معلومات موجزة عن النقاط التالية:
أولا إجمالي أصول صناعة التمويل الإسلامي. وثانيا إجمالي عدد المؤسسات المالية الإسلامية على الصعيد العالمي. وثالثا بيانات التوظيف في التمويل الإسلامي. ورابعا إجمالي التمويل والتمويل في الصناعة المصرفية الإسلامية.

أولا. إجمالي أصول صناعة التمويل الإسلامي

وتبلغ قيمة إجمالي أصول هذه الصناعة 2.2 تريليون دولار أمريكي في نهاية عام 2016. وتقدر نسبة نمو إجمالي الأصول من 2015 إلى 2016 بنسبة 7%. وعلى مدى السنوات ال 10 الماضية، تم مضاعفة حجم الصناعة كل 5 سنوات. ومن المتوقع أن يصل حجمها إلى 4 تريليون دولار أمريكي بحلول نهاية عام 2020.

أما البلدان الثلاثة الأولى في أصول التمويل الإسلامي فهي: 1. إيران (545,377 مليون دولار). 2 . المملكة العربية السعودية (472,654 مليون دولار أمريكي) و3. ماليزيا (405,985 مليون دولار أمريكي).

ويوضح الجدول التالي توزيع أصول التمويل الإسلامي حسب القطاع:

توزيع أصول التمويل الإسلامي (2016)	النسبة
الخدمات المصرفية الإسلامية	72%
تكافل	2%
المؤسسات المالية الدولية الأخرى	6%
الصكوك	16%
الصناديق الاستثمارية	4%

المصدر: سيبافي، إيسد- تومسون ريوترز (2017)

ثانيا: عدد المؤسسات المالية الإسلامية على الصعيد العالمي

يقدر العدد الإجمالي للمؤسسات المالية الإسلامية في جميع أنحاء العالم ب 1,407 مؤسسة بنهاية عام 2016، ويوضح الجدول التالي عدد المؤسسات المالية الإسلامية حسب القطاعات:

نوع المؤسسات المالية	العدد عام 2016	عدد الدول	أهم ثلاث بلدان وحصة أسواقها
البنوك الإسلامية	494	67	إيران والمملكة العربية السعودية وماليزيا. 63% من الصيرفة الإسلامية العالمية
التكافل	339	48	المملكة العربية السعودية وايران وماليزيا. 82% من موجودات التكافل العالمية
المؤسسات المالية الأخرى	574	50	ماليزيا، إيران، والمملكة العربية السعودية. 71% من أصول المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

المصدر: سيبافي، إيسد-تومسون ريوترز (2017)

وبالإضافة إلى الجدول أعلاه، بلغ إجمالي عدد مقدمي خدمات التمويل الإسلامي في عام 2016 م 683 مقدم خدمة، وأهم ثلاث دول رائدة في هذا المجال هي المملكة المتحدة وماليزيا وإندونيسيا.

ثالثا: بيانات التوظيف للتمويل الإسلامي

يبلغ إجمالي عدد العاملين في المصارف الإسلامية أكثر من 400,000 موظف في نهاية العام 2016، بالإضافة إلى المركز المالي العالمي الإسلامي الماليزي (ميفك)، فإن ما يقدر بنحو مليون محترف سوف يكون مطلوبا عالميا لصناعة الخدمات المالية الإسلامية بحلول عام 2020

رابعا: إجمالي الأموال والتمويلات المتوافق مع الشريعة الإسلامية

تقدر قيمة التمويلات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في قطاع التمويل الإسلامي بأكثر من 967 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من عام 2017. ومن ناحية أخرى، تقدر قيمة الأموال / المطلوبات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بمبلغ 1,362 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من 2017.

خامسا: فرص التمويل الإسلامي / المشاركة للمملكة المغربية:

وتشمل المجالات الرئيسية لمساهمة التمويل الإسلامي في المملكة المغربية ما يلي:

أ. الإدماج المالي: ذكر والي بنك المغرب أن عدد السكان المشمولين بالخدمات المصرفية في المغرب يمثلون 70% من مجموع السكان.

ب. تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة: تتمثل استراتيجية الحكومة وبنك المغرب في دعم هذا القطاع.

ج. دعم موقف مدينة الدار البيضاء المالية كبوابة في وسط "المثلث: الشرق الأوسط - أوروبا - أفريقيا".

د. يمكن لمدينة الدار البيضاء المالية أن تلعب دورا نشطا كمنصة لإصدار الصكوك لتمويل البنية التحتية في المملكة المغربية وأفريقيا.

ان الآراء والتعليقات الواردة في هذه النشرة (المجلة) تعبرعن وجهة نظر الكاتب ولا تمثل بالضرورة السياسة الرسمية لمجموعة البركة المصرفية

هيئة التحرير

الدكتور حسن العالي
الأستاذ ايمن احمد محمد
الدكتور مصطفى خميرة
الدكتور عادل باشا
الدكتور علي عدنان ابراهيم
السيدة أوشا راميش
الدكتور التيجاني الطيب محمد

حقوق الملكية © مجموعة البركة المصرفية 2018

للاستفسار،الرجاء الارسال الى البريد الالكتروني : albarakapulse@albaraka.com